

Distr.: General
7 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة عشرة

١١ - ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

البند ٤ (أ) و (ب) و (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (دورة

السياسات): المياه؛ المرافق الصحية؛ المستوطنات البشرية

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الموجز الذي أعده الرئيس عن المنتدى الدولي الثاني المعني بشركات التنمية المستدامة، الذي عقد في مراكش، المغرب، من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس (انظر المرفق).

وقد تولت تنظيم المنتدى وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المغربية بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وشركاء آخرين.

وكان منتدى مراكش مفتوحاً أمام جميع أصحاب المصلحة المعنيين أو المهتمين بمبادرات الشراكة، لا سيما منهم الممارسون في مجال الشراكة الذين ينهضون بالعمليات اليومية للشركات القائمة المتعلقة بالمياه والطاقة. وبلغ مجموع المشاركين في المنتدى ٥٠٠ من ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) محمد بنونة

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

الموجز الذي أعده الرئيس عن المنتدى الدولي الثاني المعني بشركات التنمية المستدامة: النهوض بالتنفيذ في مجالي المياه والطاقة

(٢١ - ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ - قصر المؤتمرات - مراكش، المغرب)

مقدمة

١ - عُقد المنتدى الدولي الثاني المعني بشركات التنمية المستدامة في مراكش، المغرب من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس. وقد تولت تنظيمه وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة المغربية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وشركاء آخرين.

٢ - وترأس الجلسة الافتتاحية للمنتدى السيد محمد اليازغي، وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة في المغرب، وترأس الجلسة الختامية السيد أحمد عمور، أمين عام وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة. وفي إطار الجلسة الافتتاحية، تبادل وزراء وممثلون رفيعو المستوى من الأردن وهولندا والكونغو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية خبرات الشراكة الخاصة ببلدانهم.

٣ - وكان منتدى مراكش مفتوحاً أمام جميع أصحاب المصلحة المعنيين أو المهتمين بمبادرات الشراكة، لا سيما منهم الممارسون في مجال الشراكات الذين ينهضون بالعمليات اليومية للشراكات القائمة المتعلقة بالمياه والطاقة. وقد شارك في المجموع ٥٠٠ من ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ينتمون إلى أزيد من ٦٠ بلداً، منهم ١٣ وزيراً.

٤ - وكان الغرض من الاجتماع هو النهوض بتنفيذ التنمية المستدامة من خلال تقوية وتعزيز الشراكات المتعلقة بالمياه والطاقة. وركز المنتدى بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بعملية إقامة الشراكات.

٥ - وقد انطلق منتدى مراكش من المسائل التي نوقشت في المنتدى الدولي الأول المعني بشراكات التنمية المستدامة (آذار/مارس ٢٠٠٤، روما، إيطاليا) الذي ركز على تعزيز مساهمة الشراكات في تنفيذ الأهداف والغايات المحددة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة

العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(أ) التي اعتمدت في مؤتمر القمة، وغيرها من الاتفاقات الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة. وكان مؤتمر القمة العالمي قد اعترف رسمياً بالشراكات بوصفها أداة هامة من الأدوات التي تعزز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتساهم فيه. وقد شهدت عملية مؤتمر القمة انطلاق ما يربو على ٢٠٠ شراكة من أجل التنمية المستدامة. وتوجد حالياً نحو ٣٠٠ شراكة في هذا المجال لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة.

٦ - وفي إطار لجنة التنمية المستدامة، تُعرف شراكات التنمية المستدامة بأنها مبادرات طوعية تشارك فيها أطراف متعددة من أصحاب المصلحة وتساهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(ب)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(ج)، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. لكن وكما لوحظ في منتدى مراكش، توجد طائفة واسعة من الترتيبات التعاونية التي يمكن أن تُسمّى شراكات تتراوح من الاتحادات التجارية إلى الشبكات ومن المبادرات المحلية إلى المبادرات الدولية ومن الترتيبات ذات الطابع الرسمي إلى الهياكل غير الرسمية الأكثر مرونة.

٧ - وأحياناً تتأسس شراكات التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والطاقة في شكل شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتكمن الفوارق الرئيسية بين شراكات القطاعين العام والخاص وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين في تكوينها (القطاع العام - القطاع الخاص مقابل أصحاب المصلحة المتعددين) وفي بنيتها (اتفاقات تعاقدية مقابل اتفاقات داخلية أكثر مرونة). وقد توجد مع ذلك مبادرات بين أصحاب المصلحة المتعددين تقوم في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٨ - والأهم من كل ذلك أن شراكات التنمية المستدامة تتيح الفرصة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين، من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص، من أجل توحيد طاقاتهم ومواردهم في التصدي للتحديات التي يطرحها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عالم ينحو منحى العولة والاعتماد المتبادل.

٩ - وبينما تشكل آلية الشراكات أداة تستعمل منذ عهد طويل نسبياً للمساعدة في تعزيز التنفيذ على أرض الواقع، أثار قبول شراكات التنمية المستدامة باعتبارها محصلة تكميلية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة اهتماماً متزايداً بإثبات أنها تساهم بقيمة مضافة ملموسة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن بين الشواغل التي أثّرت في هذا الصدد أثناء انعقاد المنتدى الأول في روما الحاجة إلى مزيد من المصداقية والمسؤولية والشفافية والمساءلة والنتائج الملموسة فيما يتعلق بهذه المبادرات.

١٠ - وركز المنتدى مراكش على المسائل العملية التي تشكل جوهر عملية بناء الشراكات وتشغيلها: هياكل الإدارة الداخلية وإيجاد الموارد واستعراض الشراكات وتقييمها. وقد نوقشت هذه المسائل المتعلقة بعملية إقامة الشراكات مناقشة مستفيضة باستخدام التجارب المحددة للشراكات العاملة في قطاعي المياه والطاقة.

شراكات المياه والطاقة وعملية إقامة الشراكات

١١ - سلط المنتدى الضوء على عناصر أساسية في شراكات التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والطاقة وتضمن مناقشات بشأن:

- استعمال نُهج شراكة ابتكارية من أجل التغلب على الصعوبات التي تعيق تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمياه والطاقة.
- إنشاء شراكات جديدة وتقوية الشراكات القائمة، لا سيما في البلدان النامية.
- تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في عملية إقامة الشراكات (مثل عملية تأسيس الشراكات وإدارتها وتزويدها بالموارد، وما إلى ذلك، إلخ).
- إتاحة فرص التواصل وعرض الشراكات الناجحة، بوسائل منها معرض للشراكات وفكرة ساحة مراكش الابتكارية.

شراكات المياه

١٢ - عُقدت سبع جلسات عن المياه على مدى اليومين الأولين من المنتدى. وقد شكلت هذه الجلسات فرصة سانحة لشراكات المياه والمرافق الصحية من مختلف المناطق من أجل عرض حالات محددة ومناقشة مسائل أساسية في شكل مائدة مستديرة موجهة. وقد تناولت هذه الجلسات أربع عشرة حالة مختلفة عرضها سبعة عشر ممارسا في مجال الشراكات.

١٣ - وكان لهذه الشراكات أهداف عديدة مشتركة منها:

- تحسين فرص الاستفادة من خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة في المناطق الحضرية و/أو الريفية على نحو مستدام.
- المساعدة في رسم السياسات الحكومية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.
- تيسير الشفافية والتشارك في صنع القرارات المتعلقة بقطاع المياه.

١٤ - وتمحورت المناقشات المتعلقة بالمياه حول تحديد كل من التحديات المطروحة في القطاع والسبل المتاحة للشراكات من أجل المساعدة في مجاهاتها. وانصبت المناقشات المتعلقة

بشراكات المياه بوجه خاص على كل من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وارتبطت التحديات أساساً بمسائل الإدارة والتمويل وبناء القدرات واسترداد التكاليف والتكنولوجيا المناسبة. وترد أدناه أهم الدروس المستفادة التي برزت فيما يتعلق بهذه التحديات.

١٥ - وفيما يخص المسائل المتعلقة بالإدارة، اعترف بأنه رغم تحمل الحكومات مسؤولية تحديد السياسات (الهياكل القانونية والتنظيمية)، يسوغ للشراكات أن تساعد في رسم تلك السياسات، شريطة وضع حدود واضحة لتأثير القطاع الخاص والمجتمع المدني لأغراض الشفافية والمشروعية. وقد تمكنت الشراكات الرامية إلى تعزيز الإدارة الفعالة من تحقيق ما يلي:

- تشجيع الاعتراف بالحاجة إلى التغيير وتحفيز الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير عملية.
- تسهيل التفاهم والحل العادل لمصالح الشركاء المتعارضة (مثلاً الاستفادة من الخدمات واسترداد التكاليف ومستوى الإنفاق الممكن والأرباح).
- تعزيز الثقة والشفافية والتشارك في صنع القرارات في مجال وضع السياسات المتعلقة بجائزة الأراضي ووضع المعايير وتحديد الأسعار/الرسوم وخدمة الفقراء ومشاركة المجتمع المحلي وتحديد الأولويات من أجل توسيع الخدمات.

١٦ - وأظهرت الدروس المستفادة في مجال التمويل أن بوسع الشراكات تحقيق ما يلي:

- تخفيض مخاطر الاستثمار الفردي بالنسبة للمانحين والقطاع الخاص والمستعملين والحكومات.
- زيادة موارد التمويل ودعم مقترحات التمويل.
- تيسير الابتكارات في ترتيبات التمويل من المانحين وتطوير نهج تمويلية من قبيل منح حقوق الامتياز وضمانات القروض الجزئية وما إلى ذلك.

١٧ - ومن شأن شراكات المياه الهادفة إلى بناء القدرات على جميع المستويات أن تساعد في تحقيق ما يلي:

- كفالة دعم مؤسسي أطول أجلاً.
- تعبئة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة (القطاع الخاص والوسط الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية).

- صقل المهارات التقنية والعملية (مثلا القدرة على إنجاز أنشطة معينة وكفالة تكافؤ الفرص).
- وضع عمليات من أجل تحديد الأهداف والمؤشرات وقياس النتائج المحققة في مجال بناء القدرات.
- ١٨ - وتمكنت الشراكات التي تعمل لكفالة استرداد التكلفة من أجل تقديم الخدمات بشكل مستدام من تحقيق ما يلي:
- تبادل المعلومات بما يمكن أصحاب المصلحة من إدراك التكاليف الكاملة لتقديم الخدمات (بما فيها تكاليف الإنتاج والمعالجة والتوزيع والصرف الصحي والتصريف والاستهلاك والصيانة والنفايات العامة).
- تسهيل قبول ضرورة حصر جميع التكاليف من أجل كفالة تقديم الخدمات.
- وضع آليات تضمن التوزيع العادل للتكاليف، بما في ذلك الرسوم الاجتماعية والإعانات المالية الموجهة وغيرها من الآليات من قبيل الائتمانات الصغرى، والمرونة في تحصيل الرسوم، وذلك دعما لحصول الأسر المعيشية الفقيرة على الخدمات.
- ١٩ - وفيما يخص إيصال التكنولوجيا المناسبة للمياه والصرف الصحي، لاحظ المشاركون قدرة الشراكات على القيام بما يلي:
- تسهيل المشاركة على المستوى المحلي في صنع القرارات المتعلقة بالتكنولوجيات المناسبة.
- دمج مجموعات المهارات المتكاملة (البحث والتطوير، والمالية، والتصنيع، والسوق، والتوزيع وما إلى ذلك).
- المساعدة في رسم السياسات واللوائح الحكومية التي يمكن أن تحفز الابتكار في مجال التكنولوجيا التي من شأنها زيادة نسبة التغطية وتخفيض التكاليف.
- تشجيع الابتكار وتحسين المرونة في تطبيق التكنولوجيات مع مراعاة المعايير المقبولة (مثلا فيما يخص جودة المياه، والسلامة وما إلى ذلك).

شراكات الطاقة

- ٢٠ - عُقدت ست جلسات عن موضوع الطاقة على مدى اليومين الأولين من المنتدى. وقد أتاحت هذه الجلسات الفرصة لممثلي شراكات الطاقة من أجل مناقشة شراكاتهم

القائمة، والتحديات المرتبطة بهذه المبادرات. وتبادل سبعة عشر متحدثاً من الدوائر الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني تجاربهم في مجال الشراكة.

٢١ - وكان للشراكات التي نوقشت خلال الجلسات المتعلقة بالطاقة قاسم مشترك من حيث تركيزها جميعها على تحقيق التغطية في مجال خدمات الطاقة. وتعمل هذه المبادرات بصفة خاصة على تشجيع:

- استعمال تكنولوجيات ونظم الطاقة المتجددة.
- استعمال تكنولوجيات ونظم تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة.
- استعمال أشكال وقود أنظف وشبكات نقل مستدامة.

٢٢ - وسلطت الجلسات المتعلقة بالطاقة الضوء على تحديد المسائل الرئيسية التي تهم الشراكات في هذا القطاع والتحديات المشتركة التي تواجهها هذه المبادرات. وركزت المناقشات خاصة على المسائل المرتبطة باحتياجات التنمية لدى المستعملين النهائيين وإطار السياسات الخاصة بمسائل الطاقة والتحديات المطروحة في تنفيذ شراكات الطاقة.

٢٣ - ونوقشت احتياجات المستعملين النهائيين في مجال الطاقة من منظور ممثلي البلدان النامية الذين عرضوا وجهات نظرهم بشأن الأهداف والغايات النهائية التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها شراكات التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة. وقد أثارت بعض النقاط المحددة بشأن تلبية احتياجات المستعمل النهائي في مجال الطاقة، منها خاصة ما يلي:

- الشعوب الفقيرة يمكن أن تدفع بل هي تدفع فعلاً مقابل خدمات الطاقة - وغالباً ما ينتهي بها المطاف إلى دفع رسوم أعلى من باقي المستهلكين.
- إشراك الجماعات/المجتمعات المحلية في التنفيذ أمر حيوي من أجل كفالة وصول الخدمات إلى الفقراء.
- مواصلة تعبئة الأعمال التجارية لأغراض التمويل والتكنولوجيا وإيصال الخدمات مسألة ضرورية.

٢٤ - ونوقش إطار السياسات المتعلقة بمسائل الطاقة في سياق لمحة عامة عن الأحداث الرئيسية المتعلقة بالطاقة والتي نظمت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مع بحث دورها في تعزيز شراكات الطاقة. ولوحظ بصفة خاصة أن:

- المسائل المتعلقة بالطاقة كانت في صدارة المناقشات السياسية في طائفة من المنتديات، بدءاً بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومروراً باستعراض

نتائج مؤتمر قمة الألفية بعد خمس سنوات من انعقاده، ووصولاً إلى الأعمال التحضيرية للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

- دور الحكومة في وضع أطر السياسة العامة أساسي لتهيئة بيئة مواتية.
- ٢٥ - وخلال المناقشات، تم تحديد عدة تحديات مشتركة تواجهها الشراكات في مجال الطاقة. وتم التسليم بما يلي:
- الحاجة إلى الموازنة بين ضرورتين متعارضتين هما الشمولية (زيادة عدد أصحاب المصلحة) مقابل تحقيق نتائج سريعة (بعدد أقل من الشركاء).
- الحاجة إلى تبادل مكثف للمعلومات ومزيد من أساليب الاتصال.
- ضرورة زيادة وضوح الحوافز بالنسبة للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومجموعات المستهلكين.
- حاجة الشراكات ذات العضوية المعقدة والمتنوعة إلى هياكل إدارة معقدة (تتطلب قدراً هائلاً من الوقت والموارد).
- ٢٦ - وتم أيضاً تحديد العديد من القضايا المتكررة والتي لا تزال بدون حل فيما يتصل بالشراكات في مجال الطاقة، منها:
- التحدي المشترك المتمثل في تكثيف الجهود وإمكانية تكرار المبادرات.
- الحاجة إلى التمويل المستدام وإلى المزيد من مصادر التمويل.
- التوفيق بين الطابع الطوعي للشراكات وبين الشواغل المتصلة بالمساءلة والرصد.
- عدم تكافؤ علاقات القوة بين الشركاء (المنظمات غير الحكومية/المانحون/أوساط الأعمال).
- اختلاف الآفاق الزمنية باختلاف الشركاء.

عملية إقامة الشراكات

٢٧ - تم خلال مناقشات المنتدى التشديد على المسائل المتصلة بعملية إقامة الشراكات، وهي بناء الشراكة وإدارتها واستعراضها وإدامتها. وأتاحت حلقتنا نقاش عامتان أدارهما خبراء في عملية إقامة الشراكات عرضاً عاماً للقضايا الرئيسية المتصلة بالشراكات بوصفها طريقة للتعاون. وناقش المشاركون في خمس من جلسات الأفرقة الصغيرة قضايا إقامة الشراكات في

بحالي المياه والطاقة. ونوقشت في جلستين منفصلتين مسائل التمويل وإيجاد الموارد بالنسبة لهذه الشراكات.

٢٨ - وركزت المناقشات على المجالات الرئيسية التالية ضمن دورة عملية إقامة الشراكات: الصلات فيما بين القطاعات، وهياكل الإدارة الداخلية، والتسويق والاتصال والتمويل وإيجاد الموارد، وتقييم الشراكات ورصدها.

٢٩ - ويضم معظم الشراكات شركاء من شتى مجموعات أصحاب المصلحة، وهذا يطرح تحدياً من حيث تعيين أدوار الشراكات وهيكلها ومن حيث الاتصال بين الشركاء. وارتئي أن الشراكات الفعالة هي تلك التي تركز على الاستفادة المثلى من مختلف القدرات والكفاءات والشبكات والأدوار لدى كل شريك، وذلك بأكبر قدر ممكن من الابتكار قصد بلوغ أهداف الشراكة. ولوحظ أنه بالاستغلال الشفاف لمختلف التحديات التي يطرحها كل واحد من أصحاب المصلحة (أو كل قطاع) يمكن للشراكة أن تحقق ما يلي:

- إظهار المصالح الكامنة لكل منظمة شريكة.
 - المقابلة بين نقاط القوة لدى شريك ما ونقاط الضعف لدى شريك آخر.
 - السعي إلى إيجاد سبل تجعل الشركاء يعملون معاً بشكل بناء.
 - استحداث آليات لصنع القرار من أجل بلوغ التوافق في الآراء.
- ٣٠ - وتستخدم الشراكات طائفة واسعة من هياكل الإدارة تتراوح من مجالس الإدارة إلى المجموعات القيادية غير الرسمية المنظمة حسب المواضيع. وبالرغم من أن هياكل الإدارة الداخلية تختلف باختلاف احتياجات كل شراكة، فقد برزت قضايا مشتركة. وتم التسليم بما يلي:

- الحاجة منذ البداية إلى رسم أهداف واضحة ومحددة وواقعية.
- الأهمية الحاسمة للاتصالات الداخلية بالنسبة لإدارة شؤون الشراكة، ذلك أنها تهيئ للشركاء فرص التواصل والتفاعل.
- ضرورة اختصار الوقت الذي يُنفق في "إدارة الشراكات" والزيادة إلى أقصى قدر في الوقت المخصص للتنفيذ.
- المزايا التي يحققها تتوافر كيانات ثلاثة من قبيل الأمانات تتولى إدارة الشراكة، ومن الفوائد المحددة الشعور بالحياد وإمكانية تحصيل التمويل، ومن أمثلة ذلك تيسير نشاط جمع الأموال الذي يستهدف القطاع الخاص/الجهات المانحة.

- عدم وجود نموذج موحد يسري على جميع الشراكات، وكثيرا ما يكون ثمة تناسب عكسي بين حجم الشراكة وسرعة تحقيق النتائج.
- ٣١ - وارتئي أن الاتصالات الشاملة والابتكارية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، تشكل جزءا أساسيا من عملية الشراكات. وفي هذا الصدد، تم التسليم بما يلي:
 - الاتصالات الداخلية ضرورية ليتسنى تبادل المعلومات بين الشركاء، وتحديد احتياجات مختلف أصحاب المصلحة، وتحسين الإدارة والتنفيذ وتعزيز ملكية زمام الأمور.
 - الاتصالات الخارجية ضرورية ليتسنى تبادل المعلومات بشأن الخبرات واجتذاب شركاء آخرين وتأمين مصادر تمويل مستدامة.
 - أنشطة الاتصال تشكل طريقة لإثبات الجودة والنتائج وهي عنصر حافز أساسي في استبقاء الشركاء القائمين وكفالة انضمام شركاء جدد.
 - تبادل المعلومات بين الشراكات يشكل وسيلة لتجنب الازدواجية وتحسين التنسيق بين مختلف المبادرات.
- ٣٢ - وكانت تعبئة قاعدة موارد الشراكات واستدامتها من التحديات التي كثيرا ما أشار إليها الممارسون في مجال الشراكة. ولوحظ أنه في كل مرحلة من دورة عملية إقامة الشراكات تدعو الحاجة إلى موارد مختلفة. ومن الاستراتيجيات الهادفة إلى تلبية هذه الاحتياجات قيام الشركاء بعملية حصر لتحديد الموارد المالية والموارد غير المالية التي يقدمها/يتعهد بتوفيرها كل شريك، ومدى ما يمكن إنجازه بمساهمات الشركاء وليس بمساهمات المانحين غير الشركاء. وفي إحدى الجلسات المصغرة، عرضت على المشاركين تفاصيل عملية لحصر الموارد. ولوحظ أن هناك علاقة ترابط مباشرة بين مستوى رصد الموارد ومستوى التزام الشركاء.
- ٣٣ - وارتئي أيضا أن تعبئة الموارد أداة رئيسية في بناء الشراكات. ووافق المشاركون على أن استدامة الموارد من أهم الشواغل لدى جميع الشركاء منذ المراحل الأولى لدورة الشراكة. ومن العناصر الرئيسية التي نوقشت ما يلي:
 - استثمار وقت الشركاء في تحديد الإطار المرجعي، وبناء الشراكة واستعراضات الشركاء.
 - الحصول على تعهدات ملموسة من جميع الشركاء بتخصيص موارد.

- تحديد قيمة جميع الموارد غير المالية.
- استخدام الموارد غير المالية المتعهد بها لتكملة الموارد المالية.
- استقاء الموارد من مصادر متعددة (وبالتالي الحد من الاعتماد على مصدر واحد).
- الإقرار بجميع الإسهامات بالموارد.

٣٤ - وبالرغم من أن الشراكات تأخذ في أغلب الحالات شكل ترتيبات طوعية لها هياكل غير رسمية أكثر مرونة، هناك حاجة متزايدة إلى تقييم الشراكات ورصدها، داخليا وخارجيا. ونوقشت مجموعة متنوعة من الأدوات والطرائق، وتم التسليم بوجود مستفيدين مختلفين من الرصد والتقييم (وهذا من شأنه أن يحدد نوع التقييم المطلوب). واتضح من إثارة المسائل الرئيسية ما يلي:

- التوقيت/الترتيب الزمني يمثل مشكلة محتملة، إذ أثيرت شواغل بشأن الحاجة إلى تمكين الشراكات من الوقت الكافي للعمل/تحقيق النتائج.
- تحديد المؤشرات/القياسات المناسبة يشكل شاغلا آخر. فبعض الشراكات لها أهداف/نقاط مرجعية أو غير ذلك من المؤشرات القائمة على الأداء، ولكن بالنسبة لشراكات أخرى (مثل تلك الهادفة إلى التأثير في السياسة العامة) من الصعب تحديد المؤشرات.
- غالبا ما يشترط شركاء التمويل/المانحون نتائج قابلة للقياس الكمي، وفي تلك الحالة قد تحتاج الشراكة لتقييم خارجي.
- كثيرا ما تُعتبر متطلبات الإبلاغ باهظة التكلفة ومستنفدة للوقت، ولا سيما إذا كان من واجب الشراكة الإبلاغ على مستويات متعددة، داخليا وخارجيا.

معرض الشراكات وساحة مراكش وغير ذلك من الأنشطة

- ٣٥ - بالإضافة إلى العديد من حلقات العمل وحلقات النقاش وجلسات الأفرقة المصغرة التي نُظمت في المنتدى، عُقد خلاله عدد من العناصر الأخرى التفاعلية منها:
- معرض للشراكات: مكّن هذا النشاط الشراكات من عرض أعمالها: عرضت ١٦ مبادرة مختلفة ملصقات ومواد أخرى ووزعت معلومات تتصل بشراكاتها.
 - ساحة مراكش: نُظّم هذا العنصر المبتكر من برنامج المنتدى لتيسير التواصل وتوطيد الشراكات الجديدة والقائمة. وتضمن أساسا:

- برنامج "أسأل خبيراً": كان ١٠ خبراء (٣ خبراء في المياه و ٢ في الطاقة و ٥ في عمليات إقامة الشراكات) موجودين من أجل تحاور فردي مباشر للإجابة عن أسئلة محددة متصلة بالشراكات. وأُتيح للمشاركين في المنتدى خيار الحصول على مواعيد أو ببساطة الحضور في عين المكان من أجل الاستشارات.

- حلقات العمل الميسرة "بناء على الطلب": أُتيحت للمشاركين في المنتدى فرصة عقد حلقات عمل بشأن مواضيع من اختيارهم أدارها أشخاص من ذوي الخبرة وافقوا على التبرع بوقتهم وخدماتهم. ونظمت خمس حلقات عمل بشأن مواضيع تتراوح من نظم المعلومات الخاصة باتصالات الشراكات إلى مقترح إنشاء معهد للتنمية المستدامة في أفريقيا.

• حلقات العمل واجتماعات الشراكات غير الرسمية: نظم المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة حلقة عمل عن دور الأعمال التجارية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما استغل عدد من الشراكات فرصة المنتدى لعقد اجتماعات غير رسمية للشراكات على هامشه.

الاستنتاجات

٣٦ - تحقق الشراكات نتائج على أرض الواقع وتساعد في الوقت ذاته على إحداث التغيير على مستوى عام بحفز الإجراءات الحكومية وإشراك أطراف جديدة، وخلق نماذج جديدة مبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - وشدد المشاركون تكراراً على أن لكل شراكة مميزاتها الخاصة ولكل مبادرة عملياتها الخاصة. والمرونة أمر أساسي في الشراكات الفعالة إذ لا يوجد نموذج وحيد ينطبق في جميع الحالات. وهناك قدر كبير من التنوع في التصميم والعضوية والأهداف وهياكل الإدارة داخل مختلف الشراكات العاملة في مجالي المياه والطاقة.

٣٨ - ومن العناصر الرئيسية في نموذج الشراكات إشراك أصحاب المصلحة. فهذه المبادرات التشاركية هي إقرار بالمبدأ الذي مفاده أن "مجموع الأجزاء أكبر من الكل" وأنه بتجميع المصالح والموارد يمكن للشراكات أن تحقق أهدافاً تعجز منظمة واحدة على تحقيقها بمفردها. وفي مجال إشراك أصحاب المصلحة، تدعو الحاجة إلى عملية قيادية من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة على جميع المستويات. وتدعو الحاجة تحديداً إلى إشراك القطاع الخاص لا سيما فيما يتصل بتقديم الخدمات والمعارف التكنولوجية، وكذلك أفقر

الفقراء بوصفهم المستعملين النهائيين. ويتطلب هذا الهدف حوافز واضحة واستراتيجيات مبتكرة للإشراك. ويجب أن يبين جميع أصحاب المصلحة بوضوح إسهامهم من أجل تهيئة "بيئة مؤاتية" لعقد الصفقات، وأن يعززوا الوعي بأن كل شريك هو في الوقت ذاته مستفيد ومانع.

٣٩ - وشدد الممارسون في مجال الشراكة على أنه لا توجد طرق مختصرة لإقامة شراكات فعالة. ووصف بعضهم بناء الشراكات بأنه فن أكثر منه علم. وتوافر شراكات فعالة لها قيمة في الأجل الطويل يتطلب أولاً استثمار الوقت والموارد في بناء الشراكة وإجراء تقييمات منتظمة لتحديد ما إذا كانت الشراكة بالفعل عادلة وشفافة وتعود بفائدة متبادلة.

٤٠ - واعتُبر منتدى مراكش معلماً هاماً في الحوار بشأن الشراكات من أجل التنمية المستدامة. كما أنه كان فرصة ثمينة مكنت الشراكات في مجالي المياه والطاقة من عرض نتائجها على جمهور دولي. وأعرب المشاركون عن أملهم في أن تستمر عملية التأمل هذه وأن تعكس المناقشات التي ستجري في منتديات أخرى بشأن الشراكات مبادئ الشمولية والشفافية والمشاركة.

٤١ - وستعرض هذه الوثيقة الختامية للمنتدى في بداية الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة (نيويورك ١١-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥).

الحواشي

- (أ) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢ المرفق.
- (ب) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١ المرفق الثاني.
- (ج) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق.